



## نشرة موجز

# تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية

أكتوبر 2022

يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر أكتوبر لعام 2022، وأبرز نتائجه مقارنة بالشهر السابق والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

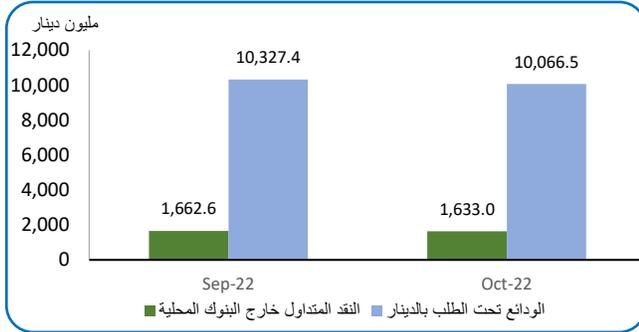
- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 0.4% ليلغ نحو 37789.7 مليون دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 2478.8 مليون دينار وبنسبة 3.0%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي بقيمة 3236.3 مليون دينار وبنسبة 46.4%.
- تراجع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 256.0 مليون دينار وبنسبة 0.5% على الرغم من ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنحو 198.1 مليون دينار وبنسبة 0.6%.
- ارتفاع طفيف لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين بقيمة 9.4 ملايين دينار.

## أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

### 1. عرض النقد (M1):

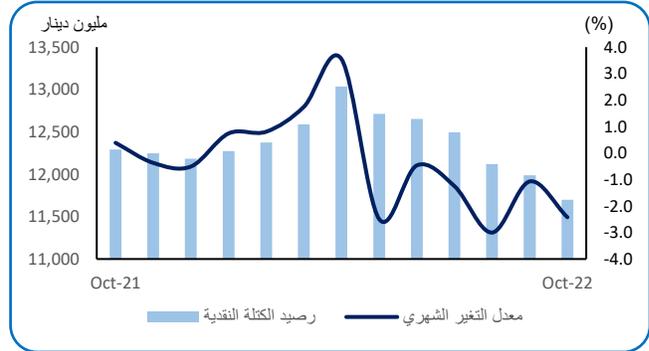
سجلت قيمة أرصدة الكتلة النقدية (M1) أو عرض النقد بمعناه الضيق تراجعاً للشهر السادس على التوالي، حيث تراجعت قيمة الرصيد بنحو 290.5 مليون دينار وبنسبة 2.4% ليلغ نحو 11699.5 مليون دينار في نهاية أكتوبر 2022 مقارنة بإجمالي رصيد بلغت قيمته نحو 11990.0 مليون دينار في نهاية شهر سبتمبر 2022. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض كل من رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 29.6 مليون دينار وبنسبة 1.8%، ورصيد ودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي بنحو 260.9 مليون دينار وبنسبة 2.5%. وعلى أساس سنوي، تراجعت قيمة رصيد الكتلة النقدية بنحو 593.2 مليون دينار وبنسبة 4.8% في شهر أكتوبر 2022 مقارنة برصيد شهر أكتوبر 2021 البالغ قيمته نحو 12292.7 مليون دينار، وذلك نتيجة لانخفاض كل من النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 123.7 مليون دينار وبنسبة 7.0%، والودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي بنحو 469.5 مليون دينار وبنسبة 4.5%.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)

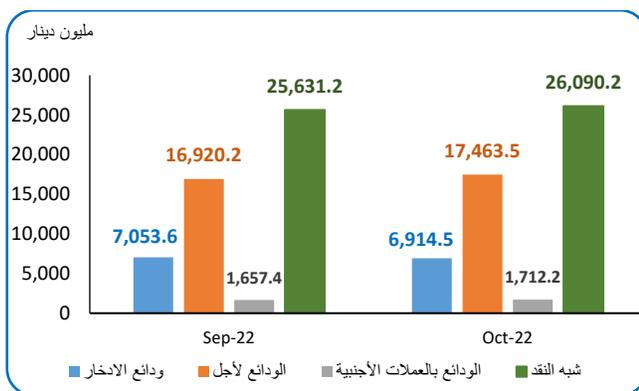


المصدر: بنك الكويت المركزي.

## 2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

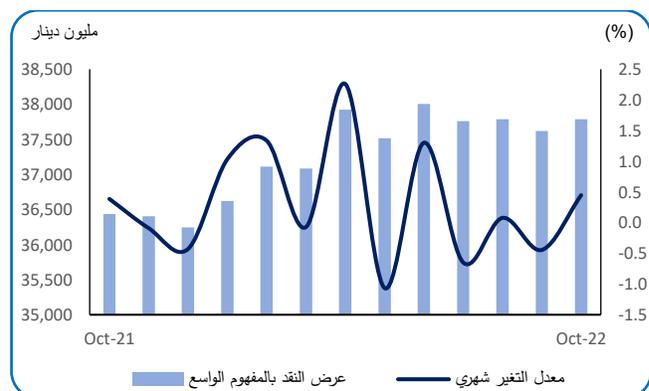
سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 168.5 مليون دينار وبنسبة 0.4% على أساس شهري لتبلغ قيمته نحو 37789.7 مليون دينار مقابل 37621.2 مليون دينار في نهاية الشهر السابق. ويُعزى هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بنحو 459.0 مليون دينار وبنسبة 1.8% من جهة، مقابل انخفاض رصيد عرض النقد (M1) بنحو 290.5 مليون دينار وبنسبة 2.4% (على النحو الموضح سابقاً) من جهة أخرى. أما على أساس سنوي، تُشير البيانات إلى ارتفاع السيولة المحلية بنحو 1355.6 مليون دينار وبنسبة 3.7% مقارنة بشهر أكتوبر 2021. هذا، وكانت أعلى قيمة رصيد عرض النقد (M2) خلال الفترة المنقضية من عام 2022 قد سجلت نحو 38006.2 ملايين دينار نهاية شهر يونيو 2022.

شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

## ثانياً: التطورات المصرفية (بخلاف بنك الكويت المركزي)

### 1. موجودات "أصول" البنوك المحلية:

يمثل جانب الموجودات في إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية "استخدامات الأموال"، وتتركز في مجال الإقراض أساساً، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي. وفي نهاية شهر أكتوبر 2022، ارتفعت موجودات البنوك المحلية (على أساس شهري) بقيمة بلغت نحو 2478.8 مليون دينار وبنسبة 3.0% ليبلغ إجمالي الرصيد نحو 83826.1 مليون دينار وهو المستوى الأعلى تاريخياً (كان المستوى السابق قد تم تسجيله خلال شهر مايو 2022 بقيمة بلغت نحو 83162.0 مليون دينار)، ويعزى ذلك الارتفاع كمحصلة إلى زيادة الموجودات الأجنبية بقيمة بلغت نحو 3202.4 مليون دينار وبنسبة 16.7% بالإضافة لارتفاع المطالب على القطاع الخاص بنحو 101.4 مليون دينار وبنسبة 0.2% من جهة، وتراجع باقي بنود الموجودات (المطالب على البنك المركزي والحكومة والمؤسسات العامة غير المالية والودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك وقروض للبنوك والموجودات الأخرى) من ناحية أخرى.

أما على أساس سنوي، ارتفع إجمالي الموجودات بنحو 8063.1 مليون دينار وبنسبة 10.6%، ويعزى ذلك لارتفاع كافة عناصر جانب الأصول باستثناء المطالب على الحكومة التي تراجعت بقيمة بلغت نحو 762.6 مليون دينار وبنسبة 59.5%، ومطالب على البنك المركزي بنحو 77.8 مليون دينار وبنسبة 1.0%. هذا، وارتفعت نسبة المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية إلى إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 1.8% لتبلغ نحو 78.9% (أي نحو 52.2% و26.7% لكل منهما على الترتيب) في نهاية أكتوبر 2022، مقابل نسبة بلغت نحو 77.1% (أي نحو 53.6% و23.5% لكل منهما على الترتيب) في نهاية سبتمبر 2022.

جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية

(مليون دينار)

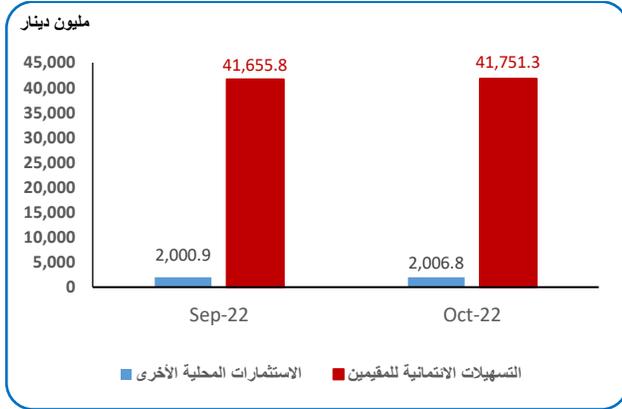
النسبة للإجمالي (%)	معدل التغير (%)		أكتوبر 2022	سبتمبر 2022	أكتوبر 2021	
	سنوي	شهري				
9.4	-1.0	-1.6	7,872.3	8,002.7	7,950.2	مطالب على البنك المركزي
0.6	-59.5	-0.5	519.6	522.0	1,282.1	مطالب على الحكومة
4.3	4.3	-2.8	3,630.5	3,736.6	3,481.8	مطالب على المؤسسات العامة*
52.2	8.6	0.2	43,758.1	43,656.7	40,295.2	مطالب على القطاع الخاص
26.7	27.9	16.7	22,349.5	19,147.1	17,476.6	الموجودات الأجنبية
1.2	15.7	-8.6	999.4	1,094.0	864.0	قروض للبنوك
2.1	5.8	-14.0	1,761.7	2,047.7	1,664.8	الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك
3.5	6.8	-6.5	2,935.1	3,140.6	2,748.4	الموجودات الأخرى
100.0	10.6	3.0	83,826.1	81,347.4	75,763.1	إجمالي موجودات البنوك المحلية

المصدر: بنك الكويت المركزي.

\* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة "50% فأكثر" وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

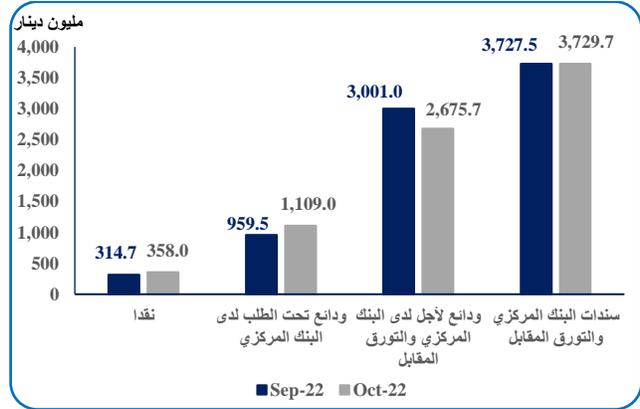
ومن جانب آخر، ارتفعت قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بما يعادل 3236.3 مليون دينار وبنسبة 46.4% لتبلغ نحو 10208.5 ملايين دينار مقابل قيمة بلغت نحو 6972.2 مليون دينار نهاية الشهر السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع بصفة رئيسية لزيادة الموجودات الأجنبية بنحو 3202.4 مليون دينار وبنسبة 16.7%، إلى جانب تراجع رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 33.9 مليون دينار وبنسبة 0.3%.

شكل (6): مكونات المطالب على القطاع الخاص



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (5): مكونات المطالب على البنك المركزي



المصدر: بنك الكويت المركزي.

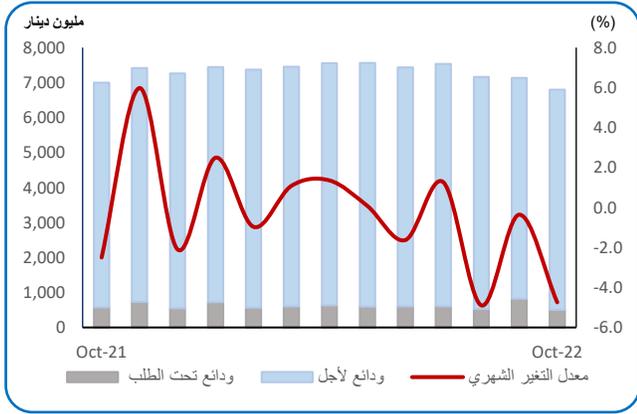
## 2. أرصدة الودائع في البنوك المحلية:

على أساس شهري، شهد رصيد إجمالي الودائع في البنوك المحلية للمقيمين تراجعاً محدوداً بنحو 256.0 مليون دينار وبنسبة 0.5% ليبليغ قيمته نحو 46636.4 مليون دينار في نهاية أكتوبر 2022 مقابل نحو 46892.3 مليون دينار في نهاية الشهر السابق، ويُعزى ذلك كمحصلة لتراجع كل من الودائع الحكومية (بقيمة 115.6 مليون دينار، وبنسبة 3.0%) وودائع المؤسسات العامة (بقيمة 338.5 مليون دينار، وبنسبة 4.7%)، مقابل ارتفاع إجمالي ودائع القطاع الخاص (بقيمة 198.1 مليون دينار، وبنسبة 0.6%).

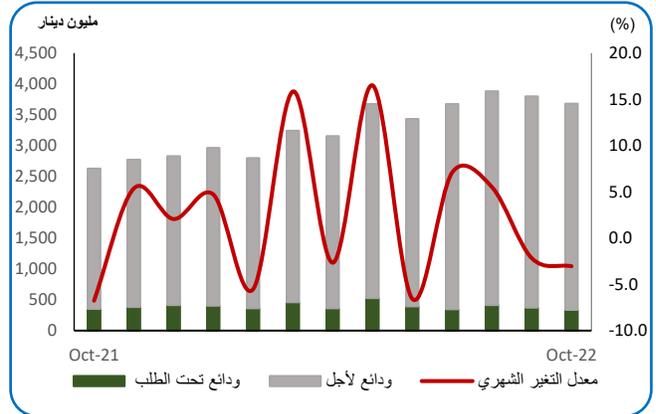
وعلى أساس سنوي، ارتفعت ودائع المقيمين بنحو 2328.3 مليون دينار وبنسبة 5.3%، وذلك كمحصلة لارتفاع كل من الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص بنحو (1051.4 مليون دينار وبنسبة 40.0%، و1479.3 مليون دينار وبنسبة 4.3%) لكلٍ منهما على الترتيب في نهاية شهر أكتوبر 2022 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق. وفي مقابل ذلك، انخفضت ودائع المؤسسات العامة بنحو 202.4 مليون دينار وبنسبة 2.9%.

هذا، وشكلاً متوسط نسبة إجمالي ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع في البنوك المحلية نحو 76.9% منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية أكتوبر 2022، وتلاه متوسط إجمالي ودائع المؤسسات العامة بنسبة بلغت نحو 15.8%، وإجمالي الودائع الحكومية بنسبة بلغت نحو 7.3%. كما يُشكل متوسط نسبة ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي نحو 73.3% من إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية، وبمتوسط نسبته نحو 95.3% من إجمالي ودائع القطاع الخاص (المقيم) خلال نفس الفترة.

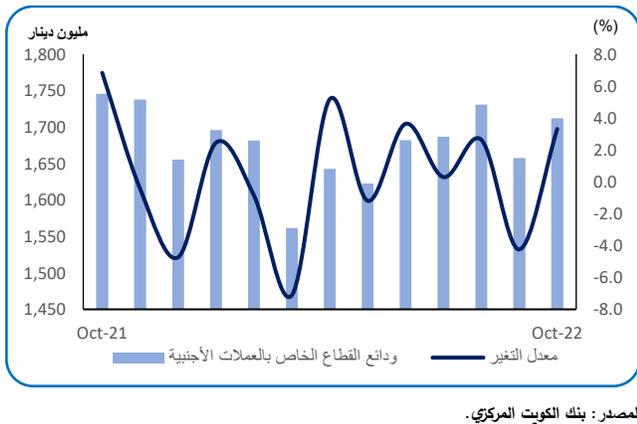
شكل (8) أرصدة ودائع المؤسسات العامة بالبنوك المحلية



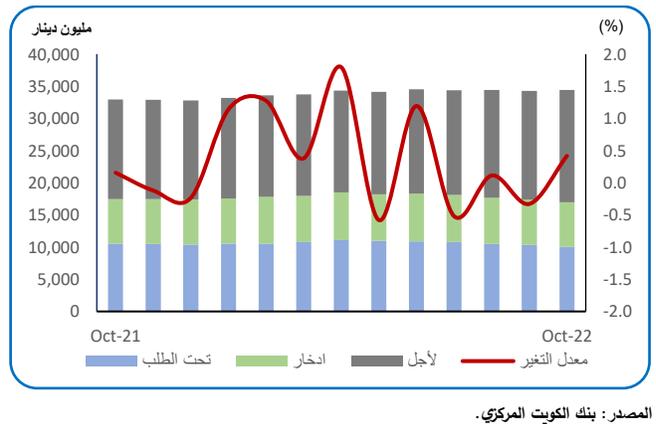
شكل (7): تطور أرصدة الودائع الحكومية بالبنوك المحلية



شكل (10) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة الأجنبية



شكل (9) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة المحلية



وفي ذات السياق، تُشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي أرصدة ودائع القطاع الخاص للمقيمين وغير المقيمين المحررة بالدينار الكويتي بالبنوك المحلية بلغت قيمتها نحو 36985.9 مليون دينار في نهاية أكتوبر 2022 مقابل نحو 37085.1 مليون دينار في نهاية سبتمبر 2022، أي بانخفاضٍ بلغت قيمته نحو 99.2 مليون دينار ونسبته 0.3%.

### 3. أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية:

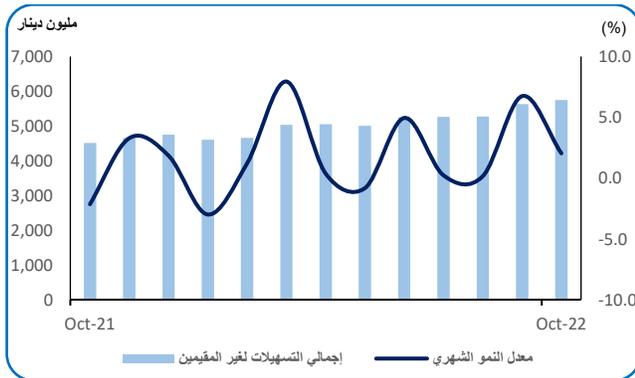
على أساس شهري، بلغت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية للمقيمين وغير المقيمين نحو 52126.5 مليون دينار، بارتفاع طفيف بلغت قيمته 9.4 ملايين دينار، مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 52117.1 مليون دينار في نهاية سبتمبر 2022. ويعزى ذلك الارتفاع كمحصلة لزيادة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين (تمثل نسبة 11.0% من الإجمالي) بنحو 114.7 مليون دينار وبنسبة 2.0% لتبلغ قيمة هذا الرصيد نحو 5745.3 مليون دينار من جهة، وتراجع التسهيلات الممنوحة للمقيمين بنحو 105.2 ملايين دينار وبنسبة 0.2% ليصل إجمالي قيمتها نحو 46381.2 مليون دينار من جهة أخرى.

وعلى جانب التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين، شهدت التسهيلات الائتمانية الشخصية (مثلت نسبة 39.5% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 108.3 ملايين دينار ونسبة 0.6% لتصل قيمتها نحو 18299.7 مليون دينار، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 87.6 مليون دينار ونسبة 0.6% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.3% من إجمالي التسهيلات الشخصية)، بالإضافة لارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية بنحو 11.8 مليون دينار ونسبة 0.6% (تمثل التسهيلات الاستهلاكية نسبة 10.6% من إجمالي التسهيلات الشخصية). كما شهدت التسهيلات الممنوحة للسكن الخاص والنموذجي والتسهيلات الأخرى ارتفاعاً بلغت قيمته نحو (6.5 ملايين دينار ونسبة 2.1%)، و 2.3 مليون دينار ونسبة 0.6% لكل منهما على الترتيب. هذا، وتُشير البيانات إلى استمرار الارتفاع في قيمة التسهيلات الائتمانية الشخصية منذ نهاية أغسطس عام 2021.

ومن جانبٍ آخر، تراجع الائتمان المقدم لقطاع الأعمال (يمثل نسبة 60.5% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للمقيمين) بقيمة بلغت نحو 213.5 مليون دينار ونسبة 0.8% لتصل قيمتها لنحو 28081.5 مليون دينار في نهاية شهر أكتوبر 2022 مقارنة بالشهر السابق.

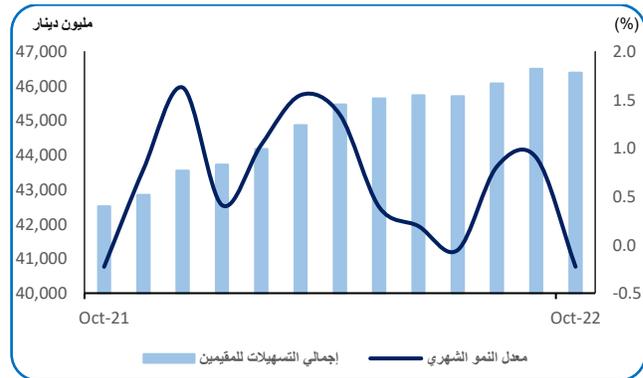
أما على جانب أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين، فقد شهدت ارتفاعاً في التسهيلات الممنوحة لقطاعات (التجارة، وقروض للبنوك، ومؤسسات مالية غير البنوك، والخدمات العامة) بنسب (0.1%، 3.9%، 11.2%، 4.4%) على الترتيب. ومن ناحية أخرى شهدت التسهيلات الممنوحة لقطاعات (الصناعة، والإنشاء، والأوراق المالية، والعقار، والنفط الخام والغاز، وخدمات أخرى) تراجعاً بنسبة (0.4%، 3.9%، 0.7%، 2.8%، 2.5%، 0.7%) على الترتيب. هذا، وبلغت نسبة أرصدة قروض للبنوك نحو 39.5% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين خلال شهر أكتوبر 2022، يليها كل من خدمات أخرى بنسبة 20.0%، ومؤسسات مالية غير البنوك بنسبة 10.2%، والنفط الخام والغاز بنسبة 10.0%.

شكل (12): تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (11): تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين



المصدر: بنك الكويت المركزي.